

Distr.: General
22 October 2012
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٠٢٠ (٢٠١١)

أولاً - مقدمة

- ١ - هذا التقرير مقدم عملاً بالفقرة ٢٩ من قرار مجلس الأمن ٢٠٢٠ (٢٠١١) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أقدم تقريراً عن تنفيذ القرار وعن الحالة فيما يتعلق بالقرصنة والسطو المسلح في عرض البحر قبالة سواحل الصومال.
- ٢ - ويقدم التقرير معلومات مستكملة عن ما وقع من تطورات رئيسية منذ صدور تقرير السابغ المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ (S/2011/662). ويستند التقييم والتوصيات الواردة في التقرير إلى المعلومات التي قدمتها إليّ الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وفقاً للفقرة ٢٨ من القرار ٢٠٢٠ (٢٠١١). ووردت المعلومات من كل من: إسبانيا وأستراليا وألمانيا وإيطاليا وبلغاريا وبولندا وجمهورية كوريا والدايمرك وعمان وفنلندا وقطر، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونيوزيلندا وهولندا والولايات المتحدة واليابان واليونان، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). وأجريت أيضاً مشاورات بشأن الصومال في إطار منظومة الأمم المتحدة وكذلك مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) وفريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا.

ثانياً - التطورات الرئيسية المتعلقة بالقرصنة قبالة سواحل الصومال

- ٣ - تكللت الجهود المشتركة التي بذلها المجتمع الدولي والقطاع الخاص لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال بنجاح أولي، حيث أظهرت التقارير الأخيرة الواردة من المنظمة البحرية الدولية حدوث انخفاض حاد في عدد هجمات القراصنة وكذلك في عمليات الاختطاف عام ٢٠١٢ مقارنة بعام ٢٠١١. ففي الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٢، حدث ٩٩ هجوماً ضد سفن في المياه قبالة سواحل الصومال، نجم عنها اختطاف ١٣ سفينة،



الرجاء إعادة استعمال الورق



حيث وقع معظم الهجمات التي أسفر عنها اختطاف سفن في غرب المحيط الهندي، وذلك مقابل ٢٦٩ إبلاغا عن وقوع هجمات واختطاف ٣٠ سفينة خلال نفس الفترة من عام ٢٠١١. بيد أن القرصنة لا تزال تشكل تهديدا خطيرا، إذ احتُجز ٢٢٤ بحارا و ١٧ مركبا (عما في ذلك ثلاث سفن صيد وثمانية من مراكب الداو الشراعية) كرهائن، حتى أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وذلك مقابل احتجاز ٣٣٩ شخصا و ١٦ مركبا (عما في ذلك أربع سفن صيد ومركبان من مراكب الداو الشراعية) حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

٤ - ولا يزل عدد الهجمات يتفاوت حسب الفصول. غير أن موجات الارتفاع في أنشطة القرصنة غدت أقل وضوحا مما كان عليه في الماضي. فقد انخفض عدد الهجمات الناجحة. ويُعزى الهبوط إلى عدة جهود، وهي: الإجراءات المشتركة التي تتخذها القوات البحرية في البحر والبر على حد سواء لإحباط عمليات القرصنة؛ وتحسين تنفيذ توجيهات المنظمة البحرية الدولية، وأفضل الممارسات الإدارية للحماية من أعمال القرصنة المنطلقة من الصومال التي وضعها قطاع الصناعة البحرية؛ وتطبيق تدابير الحماية الذاتية على نحو أفضل، وزيادة إدراك السفن التجارية للحالة السائدة، بطرق منها استخدام الغرف الآمنة المحصنة؛ ومحاكمة القراصنة المشتبه فيهم؛ وسجن المدانين منهم. ولعل الاستعانة بأفراد الأمن المسلحين، الذين يجري التعاقد معهم من شركات خاصة ليكونوا على ظهر السفن، وكذلك نشر مفارز حماية السفن قد أسهما أيضا في ردع هجمات القراصنة.

٥ - وعلى الرغم من هذه الاتجاهات الإيجابية؛ وردت تقارير عن تواجد بري للقراصنة وأنشطة قرصنة برية، بما في ذلك عمليات خطف عمال الإغاثة الدولية وعمال أجانب، بغرض الحصول على فدية، وقعت في بونتيلاند وفي وسط الصومال منتصف عام ٢٠١٢. وقد يكون القراصنة يفكرون في الانتقال إلى البر بسبب الضغط المتزايد على أنشطتهم البحرية. وفي ١١ تموز/يوليه ٢٠١٢، اختُطف ثلاثة عمال إغاثة كينيين في باكادويني بالصومال، وأفيد بأن الاختطاف تم على يد القراصنة.

٦ - وذكر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة نقلا عن بعض التقارير أن القراصنة الصوماليين حصلوا على حوالي ١٧٠ مليون دولار في صورة فدية عام ٢٠١١ مقابل سفن وأطقم سفن محتطفة، حيث ارتفع المبلغ من ١١٠ ملايين دولار عام ٢٠١٠. ولم تتوفر بعدُ الأرقام المتعلقة بعام ٢٠١٢. ووجّه بعض هذه الأموال إلى الشبكات المالية القانونية العالمية. وبلغ متوسط المبلغ المدفوع للقراصنة عام ٢٠١١ حوالي خمسة ملايين دولار، على الرغم من دفع مبلغ ١٠ ملايين دولار مقابل الإفراج عن ناقلة نفط. وأدى

غسل عوائد القرصنة إلى ارتفاع حاد في أسعار السلع في القرن الأفريقي والمناطق المجاورة. وتفيد التقارير أن بعض العائدات يُعاد استثمارها في أنشطة إجرامية، مثل الاتجار بالمخدرات والأسلحة وتهريب الكحول، فضلاً عن الاتجار بالبشر.

٧ - ولا تزال التكلفة الإجمالية الناشئة عن القرصنة مرتفعة بالنسبة للدول والمجتمعات. فوفقاً لتقييم أجرته مؤسسة مستقبل الأرض الواحدة، وهي منظمة غير حكومية، فإن التكلفة الاقتصادية الناشئة عن القرصنة الصومالية تراوحت عام ٢٠١١ ما بين ٦,٦ بلايين و ٦,٩ بلايين دولار بسبب عدة أمور، منها زيادة أقساط التأمين، وإبحار السفن العابرة بسرعات أكبر، والإبحار عبر طرق أطول لتلافي القراصنة، والتعاقد مع شركات خاصة على توفير أفراد أمن مسلحين وبعض المعدات، ودفع مبالغ الفدية، وارتفاع تكاليف الأيدي العاملة. وتحملت صناعة النقل البحري أكثر من نسبة ٨٠ في المائة من هذه التكاليف، في حين تحملت الحكومات بقية التكاليف.

ثالثاً - الجهود التي تبذلها السلطات

٨ - رحب مجلس الأمن في قراره ٢٠٢٠ (٢٠١١) باستعداد الإدارات الوطنية والإقليمية في الصومال بأن تتعاون مع بعضها بعضاً ومع الدول التي تجري محاكمات لأفراد مشتبّه في أنهم قراصنة بغية التمكين من إعادة القراصنة المدانين إلى الصومال في ظل ترتيبات مناسبة لنقل السجناء، بما يتسق والقانون الدولي المعمول به، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان.

٩ - وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ اجتمعت مع رئيس وزراء الصومال، عبد الولي محمد علي. وشجّعته على مواصلة دعم عمل الحكومة الرامي إلى التصدي لخطر القرصنة. واتفقنا على أهمية العمل على الحد من الإفلات من العقاب وخلق فرص عمل للفئات الشابة. وفي ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢، ألقى الرئيس السابق للحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال، شيخ شريف شيخ أحمد، خطاباً لدى افتتاح مؤتمر عقد في دبي على مدار يومين تحت موضوع "التصدي على الصعيد الإقليمي للقرصنة البحرية: تعزيز الشراكة مع القطاع العام وتعزيز المشاركة العالمية" ودعا فيه إلى تقديم مزيد من الدعم المالي والأمني إلى الصومال من أجل مكافحة الإرهاب والقرصنة.

١٠ - وتم نشر وحدات من الشرطة البحرية في بونتلاندي بالبلدات الساحلية إيل وهافون وإسكوشوبان وبارغال وقرية هول - أنود. وفي ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٢، أحبطت سلطات بونتلاندي هجمات شنها أفراد يُشتبه في أنهم قراصنة في جنوب وسط الصومال،

وأُلقت القبض على أحد القراصنة. ووفقا لما أفادت به سلطات بونتلاندا، أُلقت القوات البحرية الدولية القبض في البحر على مجموعة مؤلفة من ستة أفراد يُشتبه في أنهم قراصنة. وأُخلت سيشيل سبيل حَدَثين مُشتبه فيهما وُجُمع شملهما بأسرتهما في بونتلاندا وذلك بمساعدة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وتيسيرات منه، وبعد التوصل إلى اتفاق بين بونتلاندا وجمهورية سيشيل يقضي بإعادة القراصنة الصوماليين إلى الصومال.

١١ - وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أنشأت إدارة "صوماليلاند"، بموجب مرسوم رئاسي، مكتبا لتنسيق مكافحة القرصنة، وكذلك لجنة وطنية لمكافحة القرصنة. وفي شباط/فبراير، اعتمد إقليم "صوماليلاند" تشريعا ينص على تجريم القرصنة، ويسمح بنقل القراصنة المدانين في الخارج إلى سجون الإقليم كي يقضوا فترة الأحكام الصادرة ضدهم. ويقوم "صوماليلاند" حاليا بشن حملة، عامة بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تستهدف توعية الفئات الشابة بمخاطر القرصنة. وتسهم قوة حفر السواحل والشرطة البحرية في "صوماليلاند" في حماية خط ساحلي طويل، على الرغم من أنها تفتقر إلى الوسائل التي تمكنها من منع القرصنة في البحر، ومنها قدرات الحفارة الكافية، والدراية التقنية، والموارد الضرورية بما فيها السفن.

١٢ - ووفقا لما أوردته بعض التقارير، لا تزال الشبكات الإجرامية الضالعة في القرصنة تشكل قوة كبيرة في غالمودوغ، غالبا في غالكايو وهارادهير وهوييو. وفي شباط/فبراير ٢٠١٢، اعتقلت قوات الأمن التابعة لغالمودوغ ستة قراصنة في هوييو. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، افتتحت إدارة غالمودوغ أحد أكبر السجون في المنطقة في غالكايو.

رابعا - التعاون الدولي على التصدي للقرصنة قبالة سواحل الصومال

١٣ - تطبيقا لموضوع اليوم البحري العالمي لعام ٢٠١١ "القرصنة: تنسيق سبل التصدي لها"، قامت المنظمة البحرية الدولية، بالشراكة مع برنامج الأغذية العالمي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وقطاع الصناعة البحرية والنظراء الآخرين، بتنفيذ مجموعة من الأنشطة الرامية إلى زيادة التركيز على التعاون في مجال مكافحة القرصنة بين الدول والمناطق والمنظمات وفيما بينها، من خلال تبادل المعلومات، وتنسيق الجهود المدنية - العسكرية، والمشاركة في عملية كمبالا، وتنفيذ المبادرات الإقليمية من قبيل مدونة جيبوتي لقواعد السلوك المتعلقة بقمع أعمال القرصنة والسطو المسلح في غرب المحيط الهندي وخليج عدن التي تتولى ريادتها المنظمة البحرية الدولية.

ألف - فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال

١٤ - في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، عقد فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال اجتماعه العام العاشر في نيويورك، برئاسة هولندا. وأكد فريق الاتصال دعمه لعملية كمبالا التي تيسر الحوار فيما بين السلطات الصومالية، ونوّه بالدعوة التي وجهتها الأمم المتحدة بأن يجرى النظر في عقد الاجتماعات المقبلة لفريق الاتصال وأفرقته العاملة داخل الصومال من أجل تعزيز التنسيق على أرض الواقع. وفي ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢، لاحظ الاجتماع العام الحادي عشر لفريق الاتصال الذي عُقد برئاسة دولة الإمارات العربية المتحدة أنه لا يمكن القضاء على القرصنة إلا من خلال الجمع بين أنشطة مكافحة القرصنة وبذل جهود أوسع نطاقاً لتحقيق الاستقرار في الصومال، وبتوطيد الحكم الرشيد وفرض سيادة القانون، وتعزيز التنمية الاجتماعية الاقتصادية. وفي ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٢، عقد فريق الاتصال اجتماعه العام الثاني عشر في نيويورك، برئاسة إسبانيا. وأشار الفريق إلى الانخفاض الملحوظ في الحوادث المتصلة بالقرصنة وإلى ضرورة مواصلة الالتزام الدولي بمكافحتها. وأثار الفريق شواغل إزاء احتمال توسّع رقعة الأنشطة الإجرامية في البر، ولا سيما اختطاف العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية والمدنيين على يد الشبكات الضالعة في أعمال القرصنة. ووافق الاجتماع العام على وضع ترتيبات جديدة لأساليب عمل فريق الاتصال. وبدءاً من عام ٢٠١٣، سيجتمع فريق الاتصال مرتين في السنة في جلسات عامة من أجل تعزيز التنسيق والتفاعل فيما بين أفرقته العاملة الخمسة. ومن الآن فصاعداً ستتناوب الدول على رئاسة الفريق سنوياً.

٥ - واجتمع الفريق العامل ١ المعني بتنسيق العمليات وبناء القدرات الإقليمية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وآذار/مارس، وتموز/يوليه ٢٠١٢ برئاسة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وبدعم من المنظمة البحرية الدولية. ومنح الفريق الأولوية إلى تنسيق أنشطة بناء القدرات القانونية والبحرية في الصومال والمنطقة عامة ودمجها في مصفوفة بناء القدرات، وحدد تلك الأنشطة. وأيد فريق الاتصال هذا التركيز المستمر، ودعا إلى بذل المزيد من الجهود بهدف تعزيز ما تمتلكه القوات الإقليمية من القدرات القانونية والبحرية. ودعا أيضاً إلى إحراز تقدم ملموس في إنشاء منطقة اقتصادية خالصة قبالة سواحل الصومال، واتخاذ إجراءات إقليمية تشمل جميع القطاعات وتستهدف مكافحة القرصنة وضمان الأمن البحري في الصومال.

١٦ - وعمل الفريق العامل ٢، الذي ترأسه الدانرك ويدعمه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على تحديد الحلول العملية والقانونية الكفيلة بتقديم التوجيه إلى الدول

والمنظمات فيما تبذله من مساع. واستضافت الدانرك أربع اجتماعات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك اجتماع خاص بشأن الآثار القانونية الناشئة عن الاستعانة بأفراد أمن المسلحين المتعاقد معهم من شركات خاصة، وقواعد استخدام القوة. وأفضت هذه الاجتماعات إلى صياغة وثائق قانونية إضافية ينبغي أن تشكل مبادئ توجيهية للدول والمنظمات. ويسر الفريق العامل ٢ التنفيذ الأولي لنظام نقل الأفراد المدانين بالقرصنة بعد انتهاء محاكمتهم.

١٧ - وسلم الفريق العامل ٣، الذي يمثل حلقة وصل مع صناعة النقل البحري، الرئاسة من الولايات المتحدة إلى جمهورية كوريا في آذار/مارس ٢٠١٢. ووضع الفريق العامل ٣ والفريقان المعنيان بالمراسلات في فترة ما بين الدورات التابعان له، بقيادة المملكة المتحدة والولايات المتحدة، "مشروع الإرشادات المؤقتة الموجهة إلى شركات الأمن البحري الخاصة التي تقدم أفراد الأمن المسلحين المتعاقد معهم من شركات خاصة كي يعملوا على متن السفن العابرة للمنطقة الشديدة الخطورة الواقعة قبالة الساحل الشرقي للصومال" و "إطار دولة العلم المتعلق بتنفيذ أفضل الممارسات الرامية إلى تفادي وقوع الهجمات وتجنبها، والتصدي لها من أجل منع أعمال القرصنة ضد السفن وقمع تلك الأعمال". وقدمت الولايات المتحدة، التي تضطلع بالرئاسة، هاتين الوثيقتين إلى فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال ولجنة السلامة البحرية التابعة للمنظمة البحرية الدولية حيث استخدمتهما لجنة السلامة البحرية كدليلين أساسيين في وضع تعميمين جديدين بشأن مكافحة القرصنة. وعملت الولايات المتحدة أيضا مع المجموعات التابعة لقطاع الصناعة البحرية التي تساعد على وضع توجيهات تستهدف توفير الرعاية للبحارة الذين تعرضوا لهجمات القراصنة أو احتجزوا كرهائن. واستعرض الفريق العامل ٣ في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ الاتفاقيات ومشروع التوجيهات المتعلقة برفاه البحارة، ورحب باقتراحي مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الراميان إلى وضع برنامج لدعم الرهائن.

١٨ - ويعكف الفريق العامل ٤، الذي تترأسه مصر، على تحسين الجهود الدبلوماسية والإعلامية المتعلقة بجميع جوانب القرصنة. وقد عمل هذا الفريق، الذي اجتمع في آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠١٢، على إدراج الجوانب الثقافية في تصميم التراسل المتعلق بمكافحة أعمال القرصنة لكفالة أن ينظر كافة الصوماليين إلى أعمال القرصنة على أنها غير مشروعة ومنافية للأخلاق والآداب العامة. وأقر الفريق العامل ٤ نتائج حلقة العمل بشأن التراسل المتعلق بمكافحة القرصنة التي نظمتها في لندن في شباط/فبراير منظمة المحيطات فيما بعد القرصنة، وهي منظمة غير حكومية، تعمل برعاية مشتركة مع المملكة المتحدة والولايات

المتحدة. واعتمد فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال المبادئ التوجيهية بشأن التراسل الفعال مع الجماهير الصومالية بخصوص مكافحة القرصنة التي أعدها حلقة العمل.

١٩ - واجتمع الفريق العامل ٥ المعني بالتدفقات المالية المتعلقة بالقرصنة، برئاسة إيطاليا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وآذار/مارس وتموز/يوليه ٢٠١٢. وحددت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) باعتبارها "نقطة الاتصال الوحيدة" الرئيسية على الصعيد الدولي التي تتصل بصناعة النقل البحري من أجل تبادل المعلومات بغية تعزيز قدرة المجتمع الدولي على تحديد هوية ومكان القراصنة ومنظمي أنشطتهم ومموليهم ومقاضاتهم. وأوصى الفريق العامل ٥ باعتماد نقطة اتصال وحيدة في كل بلد لتعزيز عملية التنسيق على الصعيد المحلي، وتيسير الاتصال مع القطاع الخاص. وأيد فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال الأولويات التي حددها الفريق العامل ٥، وكلفه بمهمة تحديد الشروط الكفيلة بتيسير تبادل المعلومات، بما في ذلك خلال المفاوضات الجارية مع القراصنة، وتعزيز إنفاذ القانون والتنسيق بين مؤسسات القطاع الخاص من أجل ضمان جمع الأدلة على النحو المناسب كي تكون مقبولة في المحاكم.

باء - الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة قبالة سواحل الصومال

٢٠ - يؤدي الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة قبالة سواحل الصومال، منذ إنشائه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، دوراً أساسياً في دعم الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة القرصنة البحرية والسطو المسلح في البحر. إذ قدم الصندوق الاستئماني الدعم إلى مبادرات مقدمة من ثلاثة كيانات تابعة للأمم المتحدة، وهي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال. وتقدم المشاريع الممولة من الصندوق الاستئماني دعماً ملموساً إلى الجهود المبذولة في الصومال، بما في ذلك في "صوماليلاند" وبونتلانند، وكذلك في بعض دول المنطقة (جمهورية تنزانيا المتحدة، وسيشيل، وكينيا، وموريشيوس) من أجل قمع أعمال القرصنة. وتلقى الصندوق الاستئماني حتى الآن ١٤ ٠٥٢ ٦٥١ دولاراً كمساهمات مقدمة من ٢١ جهة مانحة مختلفة، ووزع مبلغ ١٤٧ ٣٠٥ ١١ دولاراً منه على ٢١ مشروعاً، وقدم مبلغ ٦٠٠ ٠٠٠ دولار إلى آلية التمويل المعجل. وتسمح هذه الآلية بدفع أو تسديد النفقات المتصلة بالمحاكمة القصيرة الأجل وتدعم أنشطة بناء القدرات القانونية. وتلقى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أكبر حصة (٦٧ في المائة) من مخصصات الصندوق

الاستثماري، يليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٦ في المائة)، ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال (٧ في المائة).

٢١ - ومنذ صدور تقريره السابق، اجتمع مجلس إدارة الصندوق الاستثماري ثلاث مرات واعتمد ثمانية مشاريع تبلغ قيمتها ٤,٩٢ ملايين دولار بدولارات الولايات المتحدة. ففي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، اعتمد مجلس إدارة الصندوق في اجتماعه التاسع خمسة مشاريع بتكلفة إضافية قدرها ٣,١٦ ملايين دولار، وقرر تحديد موارد آلية التمويل المعجل. وشملت المشاريع الجديدة تقديم الدعم اللازم لبناء القدرات من أجل سيادة القانون في الصومال، ومواصلة تقديم التمويل إلى مشروع وسائط الإعلام والتواصل مع الجمهور. وفي ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٢، وافق المجلس، في اجتماعه العاشر، على مشروعين جديدين بقيمة ١,٣٧ مليون دولار. وستدعم المشاريع إجراء محاكمات القراصنة في جمهورية تنزانيا المتحدة، وسيشيل، وكينيا، وموريشيوس، وسوف تقدم المزيد من المساعدة إلى برنامج نقل السجناء المدانين في جرائم القرصنة. وفي اجتماعه الحادي عشر المعقد في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٢، اعتمد مجلس الإدارة مشروعاً واحداً قدمه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تبلغ تكلفته ٣٩٠.٠٠٠ دولار. ويتوخى المشروع تلبية الاحتياجات الفورية وذات الأولوية التي تكفل توفير وسائل الراحة الأساسية للسجناء في سجن شيمو لا تيوا في مومباسا بكينيا والمعايير الدنيا لمعاملتهم. ونظر مجلس الإدارة أيضاً في مشروعين قدمهما على نحو منفصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، وطلب المجلس معلومات إضافية عن المشروعين.

٢٢ - وقد تولى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إدارة الصندوق الاستثماري منذ إنشائه، بينما عملت إدارة الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة كأمانة للصندوق. ويتولى إدارة شؤون الصندوق مجلس إدارة يتشكل من ١٠ مشاركين من فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال يقدمون خدماتهم على أساس التناوب. وتضطلع إدارة الشؤون السياسية برئاسة مجلس الإدارة دون أن يكون لها حق التصويت. وفي أيار/مايو ٢٠١٢، أبلغ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الإدارة بقراره التخلي عن إدارته الصندوق الاستثماري كي يركز على وضع وتنفيذ برنامجه الرامي إلى مكافحة القرصنة، الذي تبلغ قيمته حالياً أكثر من ٤٠ مليون دولار. وفي الاجتماع الحادي عشر لمجلس الإدارة، وافق المجلس على التغييرات الإدارية التي أدخلت على اختصاصات الصندوق بهدف تيسير نقل مسؤولية الإدارة إلى هيئة جديدة تابعة للأمم المتحدة، وقرر تعيين مكتب الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مديراً جديداً للصندوق. وأيد فريق الاتصال هذين القرارين في اجتماعه العام الثاني عشر.

جيم - التعاون الإقليمي

٢٣ - أصبحت مدونة جيبوتي لقواعد السلوك المتعلقة بقمع أعمال القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في غرب المحيط الهندي وخليج عدن نافذة اعتباراً من ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. والتزمت الأطراف الموقعة بتبادل المعلومات ذات الصلة والإبلاغ بها، وحظر السفن المشتبه في ضلوعها في أعمال القرصنة أو النهب المسلح؛ وكفالة إلقاء القبض على الأشخاص المشتبه في ارتكابهم أعمال قرصنة ومحاكمتهم، وتيسير تقديم الرعاية والعلاج المناسبين للبحارة والصيادين والموظفين العاملين على ظهر السفن والركاب الذين يتعرضون لأعمال قرصنة وإعادةهم إلى أوطانهم. ومنذ تقريره السابق، وقعت دولتان إضافيتان على مدونة جيبوتي لقواعد السلوك، التي تمولها وتديرها المنظمة البحرية الدولية هما جنوب أفريقيا، في أيار/مايو ٢٠١٢، وموزامبيق في تموز/يوليه ٢٠١٢. وبذلك يصل مجموع عدد الدول الموقعة عليها إلى ٢٠ دولة هي: إثيوبيا، والأردن، وإريتريا، والإمارات العربية المتحدة، وجزر القمر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، والسودان، وسانت بيل، والصومال، وعمان، وكينيا، ومدغشقر، ومصر، وملديف، والمملكة العربية السعودية، وموريشيوس، وموزامبيق، واليمن. وعقدت المنظمة البحرية الدولية اجتماعاً وزارياً في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٢ بشأن استعراض مدونة جيبوتي لقواعد السلوك وتحديد مستقبلها، أكد رغبة المنطقة في اتخاذ المزيد من الإجراءات من أجل تنفيذ مدونة قواعد السلوك.

٢٤ - وتقدم المنظمة البحرية الدولية التدريب بشأن مدونة قواعد السلوك من خلال مركز جيبوتي الإقليمي للتدريب. ودخلت مراكز تبادل المعلومات في صنعاء ومومباسا، كينيا، ودار السلام، وجمهورية تنزانيا المتحدة، طور التشغيل الكامل، وهي موصولة بجميع الدول العشرين الموقعة على مدونة جيبوتي لقواعد السلوك عبر شبكة لتبادل المعلومات على شبكة الإنترنت. وهناك المزيد من الأعمال التي تجرى بقصد تعزيز الوعي بالأحوال البحرية في المنطقة، بما في ذلك الإبلاغ عن حركات مراكب الداو الشراعية. وأجرت المنظمة البحرية الدولية مشاورات مع جمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، وكينيا، ومدغشقر، والمملكة العربية السعودية، وموريشيوس، وموزامبيق استهدفت تلبية الاحتياجات المحددة في مجال بناء القدرات الكفيلة بالمساعدة على قمع أعمال القرصنة.

٢٥ - وواصل الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، بما في ذلك السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ولجنة المحيط الهندي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي التركيز على التصدي للقرصنة من جميع جوانبها. وجددت عدة مؤتمرات دولية التأكيد على أن القرصنة

لا تزال تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن والازدهار في الصومال والمنطقة والعالم. وقدمت هذه المؤتمرات فرصا مفيدة أتاحت تبادل المعلومات واستخلاص الدروس بشأن أنشطة مكافحة القرصنة في جنوب شرق آسيا، والمحيط الهندي، وخليج عدن، وخليج غينيا، بما في ذلك الإطار القانوني اللازم لملاحقة القرصنة قضائيا.

٢٦ - ونظم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في جيبوتي، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، المؤتمر الثاني بشأن التدفقات المالية غير المشروعة المتصلة بالقرصنة قبالة سواحل الصومال. وركز المؤتمر على تحسين التعاون وتبادل المعلومات بين مقدمي خدمات تحويل النقود أو الأموال ووكالات إنفاذ القانون في المنطقة. وكان من بين المشاركين أكثر من ٣٠ من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية المشاركة في أنشطة مكافحة القرصنة، وكذلك ١٥ من مكاتب الحوالة (نظام بديل غير رسمي و "غير مصري" تجري من خلاله التحويلات المالية) والاتصالات السلوكية واللاسلكية التي تقدم خدمات التحويلات المالية.

٢٧ - وعقدت اللجنة البحرية الدائمة لمجلس الدفاع والأمن المشترك بين دول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي اجتماعها السنوي الثامن عشر في ديربان، جنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٢. وأعربت اللجنة خلال الاجتماع عن الاعتقاد بأن الجماعة بوسعها إدارة الأخطار المحلية المتعلقة بالقرصنة في منطقة جنوب المحيط الهندي إذا أمكنها تطوير الموارد البحرية.

٢٨ - ودعا المشاركون في مؤتمر لندن بشأن القرصنة والصومال الذي عقد في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٢ إلى اعتماد أفضل الممارسات الإدارية على متن السفن، ومواصلة تطوير القدرة القضائية على مقاضاة واحتجاز أولئك الذين يقفون وراء القرصنة في الصومال وفي المنطقة ككل، وحدد تأكيد العزم على محاكمة زعماء عصابات القرصنة.

٢٩ - وعقد مؤتمر اسطنبول الثاني بشأن الصومال، في ٣١ أيار/مايو و ١ حزيران/يونيه ٢٠١٢، حيث أعاد المشاركون في المؤتمر التأكيد على أن مشكلة القرصنة قبالة سواحل الصومال تتطلب اتباع نهج شامل في البر وفي البحر أيضا. وأشار المشاركون إلى أن الحل يجب أن يعالج الأسباب الجذرية للقرصنة، وأن يجمع بين التنمية، وبناء القدرات، وسيادة القانون، والردع، والمقاضاة، والامتنال الكامل للقانون الدولي.

٣٠ - وعقدت الإمارات العربية المتحدة وشركة DP World، التي تعمل في مجال تشغيل المحطات النهائية البحرية، المؤتمر الرفيع المستوى الثاني بشأن القرصنة تحت عنوان "التصدي الإقليمي للقرصنة البحرية: تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتقوية المشاركة

العالمية“، وذلك في دبي يومي ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢. ودعا المؤتمر إلى تطوير القدرات البحرية الإقليمية والوطنية. وحث المشاركون على احترام القانون الدولي ذي الصلة في سياق مكافحة القرصنة في المياه الدولية. وأعرب أيضا عن القلق إزاء الأثر الذي يحدثه العنف واحتجاز الرهائن في البحارة وأسرههم.

٣١ - وناقش المؤتمر الدولي لمكافحة القرصنة الذي استضافته أستراليا في بيرث يومي ١٥ و ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٢ نقل المعارف المكتسبة من عمليات وسياسات مكافحة القرصنة في جنوب شرق آسيا، إلى مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، والتصدي لتحديات القرصنة الناشئة في خليج غينيا.

٣٢ - وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، عُقدت قمة مصغرة بشأن الصومال على هامش انعقاد الجمعية العامة. وشددت القمة المصغرة على الدور الرئيسي الذي تؤديه السلطات الصومالية في مكافحة القرصنة والسطو المسلح، واحتجاز الرهائن قبالة سواحل الصومال. وأقرت بالحاجة إلى مواصلة الجهود الرامية إلى قمع القرصنة ومعالجة أسبابها الجذرية من خلال مزيج من الردع في البحر، وتعزيز مؤسسات سيادة القانون، ووضع إطار قانوني مناسب، وبناء القدرات البحرية، ودعم مبادرات توفير أسباب المعيشة والتنمية المستدامة في البر.

خامسا - الأنشطة البحرية قبالة سواحل الصومال

٣٣ - واصلت فرق العمل البحرية الثلاث المعنية بمكافحة القرصنة - فرقة تابعة للاتحاد الأوروبي، وأخرى تابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وثالثة تابعة للقوات البحرية المشتركة، وسفن من عدة دول أعضاء، الإسهام في جهود مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال، على النحو الذي أذن به مجلس الأمن في قراره ٢٠٢٠ (٢٠١١). ويتناوب قادة فرق العمل الثلاث العمل كمنسقين محليين في خليج عدن وحوض الصومال.

٣٤ - وواصلت العملية البحرية الأولى للاتحاد الأوروبي، أطلانطا حماية ممرات سفن النقل البحري قبالة سواحل الصومال، بما في ذلك حماية السفن التابعة لبرنامج الأغذية العالمي التي تقدم المعونة الإنسانية إلى السكان المعرضين للخطر في الصومال والمنطقة الأوسع مدى. ومنذ عام ٢٠٠٧، جرت مرافقة سفن بلغ مجموعها ١٥٠ سفينة لحراستها؛ وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُلمت مساعدات إنسانية أساسية موجهة إلى الصومال قدرها ١٢٣ ٠٠٠ طن متري بحرا على متن ٢٤ سفينة، بمساعدة من القوة البحرية للاتحاد الأوروبي. ومنذ نشر

عملية أطلانطا، لم تتعرض أي سفينة تحمل إمدادات غذائية من برنامج الأغذية العالمي إلى هجوم من القراصنة. وفي إطار هذه العملية، قامت دول من الاتحاد الأوروبي وأخرى خارجه بنشر قطع بحرية تضم زهاء خمس سفن وأربع طائرات وأكثر ٩٠٠ فرد. ومدد مجلس الاتحاد الأوروبي ولاية عملية أطلانطا حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ووسّع منطقة عملياتها لتشمل المناطق الساحلية والمياه الداخلية للصومال. وبذلك تسنى لعملية أطلانطا إعطاب القواعد اللوجستية التي يستخدمها القراصنة في البر. وأحبطت عملية أطلانطا العديد من هجمات القراصنة وقامت بنقل ١١ فردا ممن يُشتبه في أنهم قراصنة لمحاكمتهم في سيشيل. وقد بلغ اتفاق نقل المشتبه في ارتكابهم أعمال قرصنة المبرم بين الاتحاد الأوروبي وموريشيوس مرحلة التنفيذ الكامل في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٣٥ - وتشمل عملية "درع المحيط" (Ocean Shield)، التي أطلقها حلف الناتو، عددا من السفن أقصاه خمس سفن تابعة للحلف تقوم بدوريات في المياه الواقعة قبالة سواحل القرن الأفريقي وعلى امتداد ممر العبور الموصى به دوليا في خليج عدن، وطائرة دورية بحرية توجد قاعدتها في سيشيل. وقد ردعت السفن الحربية التابعة للحلف هجمات متعددة شنها قراصنة وقامت بتشتيت عدة مجموعات من القراصنة النشطين، فحرّرت طواقم سفن كان أفرادها محتجزين لدى القراصنة، واعتقلت أفرادا يشتبه في ضلوعهم في أعمال قرصنة. وفي أعقاب تقييم استراتيجي أجراه مجلس شمال الأطلسي ردا على لجوء القراصنة إلى تغيير أساليبهم، بات الآن بإمكان عملية درع المحيط أن تتخذ تدابير أقوى للحد من القواعد اللوجستية وقواعد الدعم التي يستخدمها القراصنة. وأصبح بإمكانها أيضا اتخاذ مجموعة أوسع نطاقا من الإجراءات لصد الزوارق المشتبه في استخدامها في القرصنة.

٣٦ - وتواصل القوات البحرية المشتركة، التي تضم الآن ٢٧ دولة بعد انضمام سيشيل وماليزيا، القيام بعمليات بحرية أمنية وعمليات تتعلق بمكافحة القرصنة. وتنفّذ تلك القوات عمليات مكافحة القرصنة عن طريق فرقة العمل المشتركة ١٥١ في حين تجري فرقنا العمل المشتركتان ١٥٠ و ١٥٢ عمليات الأمن البحري وتساعدان على بناء القدرات الإقليمية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تولى قيادة فرقة العمل المشتركة ١٥١ بالتناوب كل من باكستان وتايلند وجمهورية كوريا والدايمرك، بما يجسّد دلالة واضحة على رغبة المجتمع الدولي في مكافحة القرصنة. وبالتنسيق مع دول المنطقة، ولا سيما اليمن، ساعدت القوات البحرية المشتركة قوات مكافحة القرصنة على التمييز بين أنشطة القرصنة وأنشطة الصيد البحري، مما ساعد بذلك بلدان المنطقة على حماية أسباب معيشتها. وتساعد أيضا العمليات التي تقوم بها فرقة العمل المشتركة ١٥١ في المناطق الشديدة الخطورة، على صد العديد من

الهجمات التي يشنها القراصنة، وتشتمل مجموعات من القراصنة النشطين في البحر واسترداد المراكب الشراعية التي تُستخدم كزوارق دعم.

٣٧ - ونشرت عدة دول أعضاء، منها الاتحاد الروسي وجمهورية كوريا والصين وماليزيا والهند واليابان، قطعاً بحرية وعسكرية في المنطقة في إطار الجهود الدولية المبذولة لمكافحة القرصنة هناك. وتنسيقاً مع قوات التحالف في إطار آلية الوعي المشترك وتفادي التضارب، قامت سفن تلك البلدان بمرافقة مئات السفن التجارية ووفرت الحماية المباشرة لسفن تجارية معينة، بما في ذلك السفن التي أفرج عنها القراصنة، وأنقذت سفن تواجه خطراً، وصادرت كميات كبيرة من الأسلحة وغيرها من المعدات المتصلة بالقرصنة. ووافقت أيضاً جمهورية كوريا والصين والهند واليابان على إنشاء فريق عامل لتنسيق حركة القوافل باعتبار ذلك جزءاً من آلية الوعي المشترك وتفادي التضارب. وتهدف الآلية إلى كفالة ألا تنتقص جهود الأمن البحري التي تبذلها مختلف المنظمات من بعضها بعضاً. ويعقد أعضاء الآلية اجتماعات فصلية في البحرين عُقد أحدثها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

الجهود الإضافية المبذولة لحماية الملاحة الدولية قبالة سواحل الصومال

٣٨ - عقدت المنظمة البحرية الدولية في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٢، لدى افتتاح الجزء الرفيع المستوى من الدورة التسعين للجنة السلامة البحرية التابعة لها، اجتماعاً رفيع المستوى عن القرصنة والسطو المسلح وقضايا تتعلق بالاستعانة على ظهر السفن بأفراد أمن مسلحين يتم التعاقد معهم من شركات خاصة. واتفق المشاركون على جملة أمور من بينها أنه ينبغي مواصلة التشديد على عدم حمل البحارة أسلحة نارية وأن الاستعانة بأفراد أمن مسلحين على ظهر السفن إنما هو إجراء استثنائي يجب ألا يلجأ إليه إلا في ظروف استثنائية في المناطق الشديدة الخطورة. إذ إن نشر أفراد مسلحين على ظهر السفن ينبغي أن تترك صلاحية البت فيه لدول العلم بناء على تقييم دقيق للمخاطر الماثلة وبعد مشاورات مع أصحاب السفن. وقد اعتمدت لجنة السلامة البحرية إرشادات مؤقتة موجهة إلى شركات الأمن البحري الخاصة التي تتولى توفير أفراد مسلحين يتم التعاقد معهم من شركات خاصة وتوجيهات مؤقتة منقحة موجهة إلى الجهات المالكة للسفن والجهات التي تشغيلها وربابنتها بشأن الاستعانة بأولئك الأفراد. واعتمدت اللجنة أيضاً توجيهات مؤقتة موجهة إلى دول العلم بشأن التدابير الرامية إلى منع أعمال القرصنة المنطلقة من الصومال والتخفيف من حدتها. وفي ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، استضافت الولايات المتحدة مناقشة مخصصة شاركت فيها الدول والمنظمات الدولية وقطاع الصناعة البحرية، عن موضوع ما يترتب على الاستعانة بأفراد مسلحين يتم التعاقد معهم من شركات خاصة من آثار قانونية وآثار في مجال السياسات.

وأُلقت المناقشات الضوء على الطابع المعقد الذي تتسم به هذه المسألة، وأشارت إلى أنه ينبغي أن يتواصل العمل بهذا الشأن في المنظمة البحرية الدولية وفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال.

٣٩ - ومدد كل من برنامج الأغذية العالمي والقوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي نطاق الحماية ليشمل استخدام مفرزة مستقلة لحماية السفن تعمل على ظهر السفن المستأجرة لفترات طويلة التي تتناوب إيصال المساعدة إلى جميع أنحاء الصومال. وتتنقيد جميع السفن المستأجرة التابعة لبرنامج الأغذية العالمي التي تبحر في المياه قبالة سواحل الصومال بأفضل الممارسات الإدارية من خلال إجراءات صارمة في مجال إدارة المخاطر أعدها برنامج الأغذية العالمي، وتُطبّق أثناء عملية التعاقد على الرحلة.

سادسا - المسائل القانونية، بما في ذلك الاعتبارات المتعلقة بحقوق الإنسان

٤٠ - حسب المبين في قرار مجلس الأمن ٢٠٢٠ (٢٠١١)، يجب أن تكون جميع مراحل عمليات مكافحة القرصنة، بما في ذلك إلقاء القبض على الأفراد المشتبه في أنهم قراصنة واحتجازهم ومحاكمتهم ونقلهم، وسجن المدانين منهم، متسقة والقانون الدولي المعمول به، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان. وينبغي أن تواصل جهود مكافحة القرصنة التي تضطلع بها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية التركيز على أن تكون المحاكمات عادلة وفعالة وأن تكون ظروف السجن إنسانية ومأمونة، وذلك بطرق منها رصد ظروف الاحتجاز في الصومال ودول المنطقة. وتواصل الأمم المتحدة، من خلال الجهود المبذولة من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وكيانات أخرى، مساعدة الصومال على بناء قدراته في مجالات حقوق الإنسان والأمن والعدل. وتحيط علما أيضا بالنتائج التي توصل إليها الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال في هذا الصدد، والتي وردت في تقريره إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/21/61).

٤١ - وقد عرض تقريره عن المحاكم المتخصصة لمكافحة القرصنة في الصومال ودول أخرى في المنطقة (S/2012/50)، المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ٢٠١٥ (٢٠١١) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، تقييما لنوع المساعدة الدولية التي ستكون لازمة للمحاكم المتخصصة لمكافحة القرصنة في الصومال لكي تتخذ إجراءات المقاضاة وفقا للمعايير الدولية، ولكي يتسنى للدول احتجاز المشتبه في أنهم قراصنة وسجن المدانين منهم. وعملا بأحكام القرار نفسه، وردت إليّ من ٤٢ دولة من الدول الأعضاء معلومات عن التدابير التي اتخذتها لتجريم القرصنة بموجب قوانينها المحلية ومحاكمة الأفراد المشتبه في ضلوعهم في أعمال قرصنة

قبالة سواحل الصومال، ودعم محاكمتهم وسجن المدانين منهم. ويرد بيان لذلك في تقريره المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٢ (S/2012/177).

٤٢ - وتلقتُ رسالة مؤرخة ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ موجهة من النائب العام لدولة قطر تتعلق بإنشاء محكمة خاصة للقرصنة. وكخطوة أولى، قام وفد من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ورئيس الفريق العامل الثاني التابع لفريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، بزيارة إلى الدوحة في منتصف أيلول/سبتمبر لإجراء مناقشات مفصلة مع السلطات القطرية. وسيواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والفريق العامل الثاني العمل في تلك المسألة.

٤٣ - ودعا الأمين العام للمتندى الآسيوي لأصحاب السفن، في رسالتين وجههما إليّ، إلى إنشاء فرقة عمل عسكرية متعددة الجنسيات تتولى مكافحة القرصنة تحت إشراف الأمم المتحدة بحيث يمكن نشرها في مفرزات على متن سفن تجارية صغيرة. وقد عرض المتندى هذا الاقتراح على الفريق العامل الأول التابع لفريق الاتصال لينظر فيه خلال اجتماعه في تموز/يوليه.

ألف - التطورات المتعلقة بالمحاكمة والاحتجاز

٤٤ - تفيد المعلومات المتاحة لدى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حتى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، أن هناك ١٨٦ ١ فردا من المشتبه في أنهم قراصنة، منهم من جرت محاكمته ومنهم من ينتظر المحاكمة في ٢١ دولة هي: إسبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وإيطاليا، وبلجيكا، وجزر القمر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية كوريا، وسيشيل، والصومال، وعمان، وفرنسا، وكينيا، وماليزيا، ومدغشقر، وملديف، والهند، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليمن. وفيما يتعلق بأهمية ترسيخ المعايير الدولية التي تكفل نزاهة المحاكمات، يجري الآن إعداد بعض السوابق القضائية بصدد الظروف الخاصة التي تجري فيها العمليات البحرية. وترد في الجدول التالي تفاصيل محاكمات مرتكبي أعمال القرصنة في العالم منذ عام ٢٠٠٦ حتى الآن.

الأفراد المشتبه في ارتكابهم أعمال قرصنة/قراصنة مدانون

البلد	عدد المحتجزين حاليا	عدد المفرج عنهم	المجموع
إسبانيا	٨ أشخاص (أدين شخصان منهم)	٨	
ألمانيا	١٠	١٠	
الإمارات العربية المتحدة	١٠	١٠	
إيطاليا	٢٠	٢٠	
بلجيكا	٢ (أدين واحد منهما)	٢	
جزر القمر	٦	٦	
جمهورية تنزانيا المتحدة	١٢	١٢	
جمهورية كوريا	٥ (أدينوا جميعا)	٥	
سيشيل	١٠٥ أشخاص (أدين ٨٣ شخصا منهم)	أعيد شخصان إلى بورتلاند ١٠٧	
الصومال بورتلاند	٢٩٠ (أدين حوالي ٢٤٠ شخصا منهم)	٢٩٠	
”صوماليالاند“	٣٥ (أدينوا جميعا، بما في ذلك وصول ١٧ شخصا من سيشيل)	٦٧ شخصا أفرج عنهم ١١١	
منطقة جنوب وسط الصومال	١٨ (حالة المحاكمة غير واضحة)	١٨	
عمان	٣٢ (أدين ٢٥ شخصا منهم)	٣٢	
فرنسا	١٨ (أدين ثلاثة، وطعن في خمس إدانات)	بُرئ ثلاثة أشخاص وقضى شخص واحد منهم مدة العقوبة ٢٢	
كينيا	١٣٧ (أدين ٧٤ شخصا منهم)	بُرئ ١٧ شخصا وقضى ١٠ أشخاص منهم مدة العقوبة ١٦٤	
ماليزيا	٧	٧	
مدغشقر	١٢	١٢	
ملديف	٤١ (ينتظرون الترحيل نظرا إلى أن ملديف ليس لديها قانون يجرم القرصنة)	٤١	
الهند	١١٩	١١٩	
هولندا	٢٩ (أدين ١٠ أشخاص منهم)	٢٩	
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٨ (أدين ١٧ شخصا منهم)	٢٨	
اليابان	٤	٤	
اليمن	١٢٣ (أدينوا جميعا)	تم تبرئة ٦ أشخاص ١٢٩	
المجموع: ٢١ دولة	١٠٧١	١١٥	١١٨٦

٤٥ - وأبرمت المملكة المتحدة اتفاقاً مع سيشيل خلال مؤتمر لندن بشأن القرصنة والصومال يقضي بإنشاء مركز إقليمي لتنسيق الاستخبارات المتعلقة بالمحاكمات التي تجري لمكافحة القرصنة، في سيشيل. وسيتولى المركز، الذي يجري إنشاؤه، تنسيق وتحليل الاستخبارات لتوفير المعلومات اللازمة للخيارات التكتيكية في مجال إنفاذ القانون. بما في ذلك الاستعانة بالمعلومات الاستخباراتية باعتبارها أدلة في المحاكمات التي تُجرى في المنطقة وخارجها. ويقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الدعم اللوجستي لمدير مركز التنسيق.

٤٦ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، جمعت قاعدة البيانات العالمية المتعلقة بالقرصنة البحرية التي وضعها مكتب الولايات المتحدة المركزي الوطني التابع لمنظمة الإنتربول، بيانات عن نحو ٤٠٠ ١ فرد، منهم أفراد يُشتبه في أنهم قراصنة، ومنهم ممولون ومفاوضون، تضم ٥٠٠ ٧ رقم هاتفي ذي صلة بأعمال القرصنة و ٦٤٢ حادثاً استخدمت فيها ٥٨٧ سفينة. وتطلع الدول الأعضاء في الإنتربول على قاعدة البيانات المذكورة، بما في ذلك تقديم طلبات لاستصدار صحائف بيانات عن قراصنة وتحليل الأدلة التي تُجمّع أثناء التحقيقات الجنائية. وقد نُقلت قاعدة البيانات إلى مقر الإنتربول في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

باء - بناء القدرات ودعم إجراءات المحاكمات المتعلقة بالقرصنة على الصعيد الإقليمي

٤٧ - وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجاً تدريبياً للموظفين القضائيين، بمن فيهم القضاة والمدعون العامون. وسيعزز البرنامج الإنمائي القدرات القضائية في الصومال لكفالة التصدي بفعالية للجريمة المنظمة، ولا سيما القرصنة. وسيتيح للنظام القضائي في الصومال أن يبت في الدعاوى المتعلقة بالقرصنة. وسيُتاح ذلك التدريب على مدى الأشهر الثمانية القادمة في الإمارات العربية المتحدة تحت إشراف المعهد الوطني للقضاء التابع لفرنسا في إطار مبادرة مشتركة بين الإمارات العربية المتحدة وفرنسا.

٤٨ - وفي ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٢، أنشأ الاتحاد الأوروبي بعثة إقليمية معنية ببناء القدرات البحرية في منطقة القرن الأفريقي، أسماها (EUCAP Nestor)، لفترة أولية مدتها سنتان. وتهدف البعثة إلى تعزيز قدرات دول المنطقة، بما في ذلك الصومال، على بسط سلطتها بفعالية على مياهها الإقليمية وتعزيز قدراتها على مكافحة القرصنة.

٤٩ - ونشرت منظمة الإنتربول، في إطار مبادرة استخلاص الأدلة، أفرقة خبراء في جمهورية تنزانيا المتحدة وعمان ومدغشقر وملديف. وينصب اهتمام المشروع على المسائل التنفيذية والعملية من قبيل استخلاص المعلومات وبيانات الاستدلال البيولوجي عن الأفراد المشتبه في أنهم قراصنة وإجراء التحقيقات في مسرح الجريمة على متن السفن المفرج عنها،

والتحليل الجنائي، وتبادل المعلومات. وواصلت منظمة الإنتربول تنفيذ برنامج يموله الاتحاد الأوروبي في شرق أفريقيا يستهدف بناء قدرات الدول على التحقيق في قضايا القرصنة. وقدمت منظمة الإنتربول أيضا المشورة في مجال حفظ الأدلة إلى قطاع النقل البحري. وتعمل منظمة الإنتربول ومكتب الشرطة الأوروبي (يوربول) والوكالة الأوروبية للتعاون القضائي عن كثب بقصد استهداف زعماء القراصنة ومنظمي أعمالهم ومموليهم. وأنشأت هولندا وألمانيا فريقا مشتركا للتحقيق في لاهاي أنيط به الحصول على المعلومات والأدلة بهدف تحديد هويات زعماء القراصنة ومحاكمتهم.

٥٠ - وواصل برنامج مكافحة القرصنة التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي دخل عمله الآن عامه الرابع، تقديم دعم كبير إلى الصومال وإلى دول أخرى في المنطقة هي: جمهورية تنزانيا المتحدة و سيشيل و كينيا وموريشيوس. ويهدف البرنامج إلى كفالة العدالة والكفاءة في المحاكمات المتعلقة بالقرصنة، وتهيئة ظروف احتجاز إنسانية ومأمونة للمشتبه في أنهم قراصنة والمدانين منهم. وقد تبرّعت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بمبلغ ٨,٧٥ ملايين جنيه استرليني إلى برنامج مكافحة القرصنة عام ٢٠١١، وما زالت أكبر مساهم في البرنامج على الصعيد الوطني.

٥١ - وفي سيشيل وكينيا، يواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة توفير الدعم اللازم للشرطة والمدعين العامين والمحاكم والسجون. فهو يقدم المشورة من الخبراء ويوفر التدريب والدعم اللوجستي والمساعدة القانونية للمتهمين بارتكاب أعمال قرصنة، والمتهمين الشفويين للمحاكمات والسجون، ونقل الشهود الأجانب إلى حيث تجري المحاكمات للإدلاء بشهاداتهم خلالها، وفي مجال المشتريات اللازمة للمحاكم والسجون وتشييدها وتجديدها.

٥٢ - وفي عام ٢٠١١، شرع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تنفيذ برنامج مشترك مع الاتحاد الأوروبي يستهدف تقديم الدعم إلى موريشيوس بعد موافقتها على قبول نقل الأفراد المشتبه في أنهم قراصنة إلى أراضيها لمحاكمتهم. وقد زوّدها المكتب بمشورة من الخبراء بشأن صياغة قانون القرصنة وأعمال العنف البحرية، الذي دخل حيز النفاذ في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وسيتيح ذلك لموريشيوس قبول استقبال أول دفعة من الأفراد المشتبه في أنهم قراصنة. وقدم المكتب المشورة من الخبراء في مجال إصلاح القوانين في جمهورية تنزانيا المتحدة فيما يتعلق بالقرصنة وتدريب القضاة والمدعين العامين والشرطة وموظفي السجون في ذلك البلد.

٥٣ - ويضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حاليا بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بتنفيذ "برنامج للمحاكمات المتعلقة بالقرصنة" بدعم مالي من الصندوق الاستئماني التابع لفريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، وذلك بهدف بناء قدرات جميع مؤسسات العدالة الجنائية في الصومال لكي يتسنى للشرطة ومكتب المدعي العام والمحاكم ومحامي الدفاع، كفالة الأصول الواجبة لدى محاكمة المتهمين بارتكاب جرائم تتعلق بالقرصنة. ووفق البرنامج الإنمائي الدعم اللازم لتنظيم دورة تدريبية متقدمة في مجال التحقيقات الجنائية لصالح ١٨ موظفا، جرى إيفادهم إلى المديرية الوطنية لمكافحة الجريمة في غاروي. وقد استعين في ذلك بموظفي إدارة التحقيقات الجنائية البالغ عددهم ٩٦ موظفا الذين تلقوا تدريباً أساسياً ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بونتلاندي و "صوماليلاند" عام ٢٠١١. وبفضل المنح التي يقدمها الصندوق الاستئماني، وقر البرنامج الإنمائي أيضا الدعم اللازم لأخصائيي المعونة القانونية لتمكينهم من تقديم المشورة القانونية والتمثيل القانوني مجانا إلى ٧٧٨ ٨ شخصا، بما في ذلك ٣٠ دعوى قضائية في الصومال ضد ١٣٨ فردا من المشتبه في أنهم قراصنة.

٥٤ - وفي إطار عملية كمبالا، يعتزم الفريق المعني ببرنامج إصلاح قوانين الصومال، المؤلف من خبراء من مناطق الصومال الثلاث، سنّ تشريعات متسقة في مجال مكافحة القرصنة في جميع أنحاء الصومال وفقا للمعايير الدولية وقد اجتمع الفريق سبع مرات، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ووافق على مشروع قانون يجرّم القرصنة (أيار/مايو ٢٠١٠)، ومشروع قانون يحدد حيثيات نقل السجناء وينظمه (شباط/فبراير ٢٠١٢)، ومشروع قانون ينظم إدارة السجن وتشيغيلها (آذار/مارس ٢٠١٢)، ولوائح السجون المكتملة لمشروع قانون السجون (حزيران/يونيه ٢٠١٢).

جيم - الدعم المقدم إلى الصومال وعمليات ترحيل السجناء

٥٥ - ينطوي ترحيل الأفراد المدانين بجرائم ذات صلة بالقرصنة في الصومال على أهمية حاسمة في مجال تعزيز جهود مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال وفي المحيط الهندي. إذ تتيح عمليات الترحيل المذكورة للسجناء إمكانية التواجد على مقربة من أسرهم وثقافتهم ولغتهم ودينهم، وتعزّز أيضا نجاح إمكانية إعادة إدماجهم في المجتمع.

٥٦ - وقد دعا مجلس الأمن في قراره ٢٠١٥ (٢٠١١) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء الدوليين الآخرين إلى تعزيز جهودهم من أجل دعم وضع التشريعات والاتفاقات والآليات المحلية بما يضمن الفعالية في محاكمة الأفراد المشتبه في أنهم قراصنة ونقل المدانين منهم وسجنهم. وأعلن المكتب لاحقا

بدء تنفيذ برنامج ترحيل السجناء الضالعين في القرصنة، في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وقد يسرّ البرنامج ترحيل السجناء المدانين طوعا في دول أخرى في جرائم القرصنة إلى الصومال لقضاء أحكام العقوبة الصادرة بحقهم، وفي الوقت ذاته كفالة ظروف سجن إنسانية ومأمونة لهم.

٥٧ - وفي آذار/مارس ٢٠١٢، جرى ترحيل أول دفعة من السجناء من إحدى دول المنطقة بعد محاكمتهم. ورُحل إلى سجن في هرجيسة، "صوماليلاند"، الذي شيّده مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ١٧ من القراصنة المدانين الذين اعتقلتهم قوات خفر سواحل سيشيل وحُكّموا في ذلك البلد. ويتولى المكتب أيضا تشييد مبنى جديد لوزارة العدل في "صوماليلاند". وبالنظر إلى أن نحو ٢٠ في المائة من نزلاء السجون في سيشيل من القراصنة الصوماليين، جعلت سيشيل ترحيل السجناء شرطا من شروط قبولها مزيدا من القراصنة لمحاكمتهم. ويساور موريشيوس أيضا الرغبة في أن تتاح لها إمكانية نقل القراصنة المدانين إلى الصومال.

٥٨ - وفي بونتلاند، يقدم برنامج ترحيل السجناء الضالعين في القرصنة الدعم اللازم لتشييد وتجديد سجن في غاروي يضم ٥٠٠ سرير، وأكاديمية سجون، ومزرعة سجون، ومقر لإدارة السجون، واستقدام موظفي السجون وتدريبهم، وتوفير التوجيه، وكذلك القيام بأنشطة رصد السجون على الصعيدين المحلي والدولي، وتنظيم الرحلات الجوية اللازمة لنقل السجناء، وإصلاح القانون. وعلى الرغم من توقع أن يكتمل تشييد السجن في غضون ١٨ شهرا، من المرجح أن يصبح أول جناح منه جاهزا في غضون ١٢ شهرا لتيسير ترحيل السجناء في أقرب وقت ممكن. وسيبدأ تشغيل أكاديمية السجون قبل نهاية عام ٢٠١٢. ويقوم أيضا مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حاليا بتشييد مبنى جديد تابع لوزارة العدل في بونتلاند، وتنفيذ أشغال مكثفة في سجن بوساسو، بما في ذلك إضافة جناح يضم ٢٠٠ سرير للرجال، ومنشأة سعتها ٤٠ سريرا للنساء. وسيقوم المدير التنفيذي للمكتب بزيارة إلى مركز المحاكمات في سيشيل وبتفقد أعمال المكتب في بونتلاند في أواخر عام ٢٠١٢ من أجل تقديم ضمانات إلى المركزين بأن المكتب سيواصل التزامه بدعمهما.

دال - دعم القدرات الإقليمية على مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة

٥٩ - يستهدف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من خلال البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال وعائدات الجريمة وتمويل الإرهاب التابع له، العمل، بالتعاون مع الفريق العامل الخامس التابع لفريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، على زيادة الفهم على الصعيد العالمي لتدفقات الأموال المرتبطة بالقرصنة من خلال تبادل

المعلومات وبناء القدرات والتنسيق وتقديم المساعدة التقنية في منطقتي شرق أفريقيا والقرن الأفريقي. فقد قدّم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المساعدة التقنية وأسهم في بناء القدرات في مجال التحليل المالي وإجراء التحقيقات المالية لصالح الشرطة ووحدات الاستخبارات المالية وسلطات الجمارك وغيرها من وكالات إنفاذ القانون في إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة والصومال وكينيا. وسيقدّم إلى إثيوبيا وكينيا في أواخر عام ٢٠١٢، مزيداً من التدريب في مجال منع النقل غير المشروع عبر الحدود للنقدية والصكوك لحاملها القابلة للتداول. وطلبت جيبوتي الحصول على المساعدة اللازمة لتنمية قدرتها التنفيذية على وضع نظم لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، حيث يجري السعي إلى توفير التمويل اللازم لذلك. ويُشارك البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال وعائدات الجريمة وتمويل الإرهاب البنك الدولي ومنظمة الإنتربول في إعداد تقرير مشترك عن التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالقرصنة، سيصدر في أوائل عام ٢٠١٣.

سابعاً - معالجة الأسباب الجذرية للقرصنة قبالة سواحل الصومال

٦٠ - تكمن جذور مشكلة القرصنة في الأزمة السياسية التي طال أمدها في الصومال. فقد استغلت الشبكات الإجرامية انعدام هياكل حكم مشروعة في البلد فعمدوا إلى احتجاز السفن وأخذ البحارة كرهائن للمطالبة بالفدية. وتستغل تلك الشبكات أيضاً التخلف والفقر وانعدام فرص العمالة المشروعة في البلد في تجنيد فئات الشباب العاطلين عن العمل المستعدين لركوب خطر خطف السفن والبحارة للحصول على الفدية. ولذا ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي تكثيف عمله مع منظمات المجتمع المدني في الصومال من أجل إقامة الصلة بين نهج مكافحة القرصنة وبين هدي التنمية وبناء الدولة في البلد. وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، اعتمد مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي "الإطار الاستراتيجي لمنطقة القرن الأفريقي" ليكون دليلاً للاسترشاد به في مشاركة الاتحاد الأوروبي المتعددة القطاعات في المنطقة. وعيّن الاتحاد الأوروبي أيضاً ممثلاً خاصاً له إلى منطقة القرن الأفريقي أناط به مهمة تنسيق تلك الجهود. وتعهّد بتوفير أكثر من ٥٠٠ مليون يورو في شكل معونة إنمائية خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ لمعالجة الأسباب الجذرية في البر.

٦١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام برنامج الأغذية العالمي بإصلاح طرق فرعية على امتداد مسافة تجاوزت ٣٣٠ كيلومتراً في الصومال من خلال أنشطة برنامج "الغذاء مقابل العمل". وقد أسهمت هذه الجهود في تعزيز قدرة المنتجين على الوصول إلى الأسواق، لذا فمن المحتمل أن يعود بالفائدة على نظامي الدخل والإنتاج. وأوصل برنامج الأغذية العالمي مساعداته إلى أكثر من ١٤٠ ٠٠٠ طفل من أطفال المدارس في جميع أنحاء البلد في

إطار برنامج التغذية المدرسية الرامي إلى تضييق الفجوة بين الجنسين وتحسين المواظبة على الدراسة. وبالتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، سيتخذ برنامج الأغذية العالمي مبادرات محددة الهدف في الصومال ترمي إلى تحسين أسباب معيشة الفئات السكانية الضعيفة وزيادة الأنشطة المدرة للدخل.

٦٢ - ويقوم مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال بتنفيذ مشروع في مجال الدعوة، بدعم من الصندوق الاستئماني، مُستعينا بوسائل الإعلام وغيرها من أشكال الاتصال، بهدف إعلام عموم الصوماليين بالمخاطر التي تشكلها القرصنة. وقد اكتمل تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع في أيار/مايو ٢٠١٢. وينصب تركيز المرحلة الثانية على التراسل المتعلق بمكافحة القرصنة في الصومال وفي مخيمات اللاجئين الرئيسية في كينيا لردع الذكور من فئات الشباب عن الانضمام إلى الشبكات الإجرامية الضالعة في القرصنة. ويرمي برنامج التوعية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى ثني فئات الشباب في الصومال عن الضلوع في القرصنة، وذلك عن طريق التواصل مع قادة المجتمعات المحلية والسياسيين والزعماء الدينيين.

ثامنا - ادعاءات الصيد غير المشروع والتخلص من النفايات بصورة غير مشروعة، بما في ذلك التخلص من المواد السامة قبالة سواحل الصومال

٦٣ - أحاط مجلس الأمن علماً، في قراره ٢٠٢٠ (٢٠١١)، باعتزامي تقديم معلومات مستكملة عن التحقيق في ادعاءات الصيد غير المشروع والتخلص من النفايات بصورة غير مشروعة، بما في ذلك التخلص من المواد السامة، قبالة الساحل الصومالي. وحسب ما ورد في تقرير عن حماية الموارد الطبيعية والمياه الصومالية (S/2011/661)، من العسير توفير معلومات مفصلة تتعلق بالصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم والتخلص من النفايات قبالة سواحل الصومال دون توفر نُظُم كافية للرصد أو الإبلاغ.

٦٤ - وما فتئ بعض المراقبين يقولون إن التخلص من النفايات السامة والصيد غير المشروع قبالة سواحل الصومال هو أحد العوامل المسؤولة عن إجبار الشباب الصومالي على اللجوء إلى القرصنة وشن هجمات على السفن الأجنبية لأن هذه الأنشطة تحرمهم من استغلال فرص العمل بأجر. بيد أن الأمم المتحدة لم تتلق أدلة تذكر حتى الآن تبرر هذه الادعاءات. إذ إن معظم هجمات القراصنة ترتكب ضد السفن التجارية الكبيرة على بعد عدة مئات من الأميال البحرية قبالة سواحل الصومال.

٦٥ - وفيما يتعلق بالتخلص من النفايات السامة في البر والبحر، ففي حين أنه قد يكون حدث ذلك قبل بضع سنوات في المياه الواقعة قبالة سواحل الصومال، لا يوجد دليل على حدوث هذه الأنشطة حالياً. وينبغي ألاّ تحجب الشواغل إزاء حماية البيئة البحرية والموارد الطابع الحقيقي للقرصنة قبالة سواحل الصومال التي تشكل مشروعا إجرامياً عابراً للحدود الوطنية يحركه في المقام الأول السعي إلى تحقيق مكاسب مالية.

٦٦ - ورغم الإمكانيات الكبيرة التي يمكن أن يسهم بها قطاع مصائد الأسماك وتربية المائيات في اقتصاد الصومال، تفيد التقارير بأن نسبة مئوية صغيرة من السكان الصوماليين تعمل في الصيد الساحلي. وأشارت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في استراتيجيتها وخطة عملها بشأن الصومال للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ أن صيد الأسماك الساحلي يمثل أصغر نظام معيشي لا يعمل فيه سوى نسبة اثنين في المائة من السكان. وأشار فيها كذلك إلى أن نحو ٣٠.٠٠٠ شخص يعملون في أنشطة الصيد في القطاع الأولي و ٦٠.٠٠٠ شخص فحسب في الأنشطة المتصلة بمصائد الأسماك في القطاع الثاني. ومن ناحية أخرى، صدر الصومال ٤,٣ ملايين من الماشية عام ٢٠١٠، وهو أعلى رقم يسجل على الإطلاق. وهذا يجعل من قطاع الماشية في الصومال أكبر قطاع يسهم في سبل كسب الرزق في البلد، حيث يعمل في هذه الصناعة أكثر من نسبة ٦٥ في المائة من السكان بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

٦٧ - ومع ذلك لا تزال الأنباء عن هجمات القراصنة على سفن صيد الأسماك في المنطقة الأوسع مدى تعرقل الجهود الرامية إلى التصدي لعمليات الصيد غير المشروع. وفي الدورة الثلاثين للجنة مصائد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، التي عقدت في روما، في الفترة من ٩ إلى ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٢، ناقشت الوفود الاقتراح الداعي إلى إنشاء فريق عامل مخصص فيما بين الدورات تابع لمنظمة الأغذية والزراعة لكي يصوغ مشروع مبادئ توجيهية ترمي إلى مكافحة القرصنة من أجل تأمين سلامة سفن الصيد في عرض البحار.

٦٨ - ويتمثل أحد أكثر الأعمال فعالية التي يمكن أن تضطلع بها الحكومة الاتحادية الجديدة في الصومال لحماية بيئة البلد البحرية وموارده وتوليد الدخل لاقتصاده في إعلان المنطقة الاقتصادية الخالصة وإدارتها تمثيلاً مع اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٢ لقانون البحار. وهذا الأمر سيوضح الأساس القانوني لحماية الحقوق السيادية للصومال فيما يتعلق بالولاية القضائية على الموارد الطبيعية والبيئة البحرية.

تاسعا - الجزاءات المحددة الأهداف

٦٩ - أشار فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا في تقريره عن الصومال (S/2012/544) إلى ضلوع القراصنة في اختطاف البشر بهدف طلب الفدية في البر، وزيادة ضلوع أفراد الشبكات الصومالي في أعمال القرصنة، وتواطؤ كبار المسؤولين في الحكومة الاتحادية الانتقالية في حماية أحد زعماء القراصنة من المحاكمة، وعدم القيام على الصعيد الدولي بفرض جزاءات ضد زعماء القراصنة والتحقيق معهم ومحاكمتهم. وأوصى فريق الرصد بتحديد القراصنة الذين قام الفريق أو الدول الأعضاء بضبط هويتهم من أجل اتخاذ تدابير محددة الأهداف ضدهم وإنشاء فريق خبراء متخصص معني بالتحقيق مكلف بجمع المعلومات، وتجميع الأدلة، وتسجيل الإفادات المتعلقة بأعمال القرصنة الصومالية. وأوصى الفريق بأن يشير مجلس الأمن بشكل صريح، في قراراته بشأن الصومال والقرصنة، إلى اضطلاع فريق الرصد عن إجراء التحقيقات وتحديد الأشخاص الرئيسيين المسؤولين عن أعمال القرصنة قبالة سواحل الصومال، وكذلك عن نقل عائدات القرصنة واستثمارها.

عاشرا - الدور التنسيقي الذي تضطلع به الأمم المتحدة

٧٠ - ركزت الجهود الدولية المبذولة بهدف التصدي للقرصنة قبالة سواحل الصومال، إلى حد كبير، على بناء القدرات في قطاعات الأمن والعدل والسجون. ويجري تكريس الجهود والموارد لإجراء الإصلاحات القانونية وتعزيز الأمن المعيشي سعياً إلى تحقيق منفعة اقتصادية طويلة الأجل للصومال. وتواصل الأمم المتحدة دعم هذه الجهود بتعبئة جهود الإدارات والبرامج والوكالات المتخصصة.

٧١ - وقد أنشأ مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، بصفته جهة الأمم المتحدة المعنية بتنسيق الجهود الرامية إلى مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، فرقة عمل متكاملة تتخذ من نيروبي مقراً لها وتتألف من كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وتُسمى "مجموعة نيروبي". ويشترك المكتب مع المنظمة البحرية الدولية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في رئاسة عملية كمبالا، المعروفة باسم فريق الاتصال المعني بالقرصنة الصومالية، الذي يضطلع بتيسير تنسيق الجهود الصومالية. ويرأس المكتب أيضاً الفريق العامل التقني المعني بالأمن البحري ومكافحة القرصنة بمشاركة من الدول الأعضاء لتنسيق الجهود المبذولة من أجل مكافحة القرصنة وتوفير الأمن.

٧٢ - وترأس إدارة الشؤون السياسية الفريق العامل الفرعي المعني بالقرصنة التابع لفرقة العمل المتكاملة المعنية بالصومال، الذي يعقد اجتماعات بانتظام من أجل تبادل المعلومات

وتنسيق جهود الأمم المتحدة الرامية إلى مكافحة القرصنة، وذلك بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). وظل الفريق العامل الفرعي المعني بالقرصنة يوجه تركيزه الذي يستند إلى أدلة على ادعاءات الصيد غير المشروع والتخلص من النفايات بصورة غير مشروعة، بما في ذلك التخلص من المواد السامة قبالة سواحل الصومال، وكذلك على بناء قدرات الصومال والدول الإقليمية على تيسير محاكمة القراصنة واحتجازهم وإيداعهم السجن. ويرأس وكيل الأمين العام للشؤون السياسية مجلس إدارة الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول الرامية إلى مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، وتقوم إدارة الشؤون السياسية بمهام أمانة المجلس. ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بالعمل بشكل وثيق مع فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال بغية وضع الأولويات الاستراتيجية في عملية التصدي الدولية لمكافحة القرصنة، وبغية تعزيز المساعدة الدولية وتنسيق الأنشطة من أجل التصدي بصورة شاملة للتهديد الذي تشكله أعمال القرصنة.

٧٣ - وفي أيار/مايو ٢٠١٢، نظمت المنظمة البحرية الدولية مؤتمراً بشأن بناء القدرات اللازمة لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، حيث وقّعت المنظمة على اتفاقات شراكة استراتيجية مع منظمة الأغذية والزراعة، ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأغذية العالمي، والاتحاد الأوروبي. وتتوخى هذه الشراكات تحسين التنسيق وتعزيز مكافحة القرصنة والقدرات البحرية لدى الدول الواقعة في غرب المحيط الهندي وخليج عدن، ووضع بدائل للقرصنة في الصومال تكون قابلة للتطبيق ومستدامة.

حادي عشر - ملاحظات

٧٤ - إن المكاسب الأخيرة التي أحرزها المجتمع الدولي بأجمعه في مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال مشجعة. بيد أنه رغم وجود علامات على إحراز تقدم، فإن هذا التقدم قد يتراجع بسهولة. وإلى حين التصدي للأسباب الجذرية للقرصنة، وهي انعدام الاستقرار، والخروج عن القانون، وانعدام الحوكمة الفعّالة في الصومال، يجب عدم التقليل من أهمية الجهود المبذولة لمكافحة القرصنة. وينبغي، بصفة خاصة، تكثيف الجهود الجارية لإقامة سيادة القانون وتوفير فرص كسب الرزق.

٧٥ - ولا يزال يوجد نقص كبير في البرامج التي تنطلق من البر في الصومال بهدف التصدي لأعمال القرصنة. ويعزى ذلك أساساً إلى انعدام الأمن على أرض الواقع، وعدم كفاية

التمويل اللازم لدعم بناء القدرات وتوفير سبل عيش بديلة. ولا بد الآن من إيلاء اهتمام أكبر من أي وقت مضى، إلى تقديم المساعدة المركزة إلى الدول في المنطقة، وإلى السلطات في الصومال، لكي تبني قدراتها على مواجهة التحديات المؤسسية والتنفيذية في مجالات الحوكمة، وسيادة القانون، وإنفاذ القانون البحري والأمن في البحر، والنمو الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تسير أعمال مكافحة القرصنة بالافتتان مع الجهود المتضافرة الرامية إلى إعادة بناء هياكل الصومال ومؤسساته المدنية بالتعاون الوثيق مع السلطات الصومالية والمجتمع المدني.

٧٦ - وينبغي أن يكون انتهاء عملية الانتقال السياسي بنجاح في الصومال حافزاً على معالجة الأسباب الجذرية للقرصنة. وأشجع الحكومة الجديدة على أن تضع استراتيجية وطنية شاملة تستهدف مكافحة القرصنة، بالتعاون الوثيق مع الإدارات الإقليمية والدول المجاورة. وينبغي أن يشمل هذا الأمر الجهود الرامية إلى تيسير تنمية المهارات اللازمة لكسب دخل مستدام في قطاعات من قبيل الزراعة وتربية الماشية ومصائد الأسماك والصناعات. كما أطلب من السلطات الصومالية أن تعتمد دون مزيد من التأخير التشريعات المناسبة لمكافحة القرصنة بهدف كفالة فعالية محاكمة الأفراد المشتبه في أنهم قراصنة وتيسير ترحيل الأفراد الذين يخضعون للمحاكمة في أماكن أخرى إلى الصومال. كما ينبغي للحكومة الجديدة أن تعلن المنطقة الواقعة قبالة السواحل الصومالية منطقة اقتصادية خالصة وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

٧٧ - ورغم انخفاض عائدات القراصنة بدرجة كبيرة عام ٢٠١٢ بسبب انخفاض عدد الهجمات المنفذة، فلا تزال أنشطة الميليشيات والأنشطة الموازية غير المشروعة التي ترعاها أموال القراصنة تشكل تهديداً للاستقرار والأمن في الصومال. ومن الضروري مواصلة الضغط على القراصنة الصوماليين ونموذج أعمالهم.

٧٨ - وتتطلب جريمة القرصنة اعتماد نهج قوي منسق وشامل يتناول ليس فحسب جوانب المشكلة من حيث إنفاذ القانون، وجمع الأدلة، والقضاء، وإنما يتناول أيضاً أسبابها الجذرية، في الصومال نفسه وكذلك عبر الجبهات الأوسع مدى. ويقود فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال عن طريق فريقه العامل عملية التصدي بصورة مبتكرة للقرصنة، حيث قامت الأمم المتحدة بالدور الريادي في تنفيذ عملية التصدي المذكورة. وإنني أثني على هذا النهج المتبع إزاء حل المشاكل الذي لا يزال يؤدي إلى عمل دولي منسق بشكل أفضل ويقوم على النتائج وفعال في مكافحة القرصنة.

٧٩ - وما زال يساورني قلق بالغ إزاء مصير الضحايا، بما في ذلك البحارة الذين يحتجزهم القراصنة كرهائن. وينبغي إطلاق سراح جميع الرهائن دون مزيد من التأخير، على ألا تتوقف البتة الجهود المبذولة لتأمين إطلاق سراحهم. كما ينبغي أيضاً أن تُعالج على الفور المشكلة التي يواجهها الرهائن الذين لا يستطيعون العودة إلى الوطن بعد إفراج القراصنة عنهم. وإنني أرحب بالجهود المشتركة التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال من أجل وضع برنامج الدعم اللازم لتقديم المساعدة والرعاية فوراً للرهائن بعد إطلاق سراحهم.

٨٠ - ويجب أن نضمن أن الأفراد المقبوض عليهم في عرض البحر للاشتباه في أنهم قراصنة سيعرضون على القضاء باتباع الإجراءات القانونية الواجبة وفقاً للقانون الدولي الساري، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي للأجنيين. وأشجع فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال والفريق العامل ٢ التابع له على مواصلة التركيز بقوة على كفاءة معالجة شاملة لمسائل حقوق الإنسان الدولية المتصلة بالقرصنة. وأشجع الدول الأعضاء على أن تواصل، على وجه خاص، العمل مع الأمم المتحدة وفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال على كفاءة معالجة المسائل الناشئة في مجال عمليات قضاء الأحداث التي يخضع لها الأحداث المشتبه في أنهم من القراصنة.

٨١ - وإنني أشجع المجتمع الدولي على مواصلة التشارك مع المجتمعات المحلية بهدف تبيان أن القوات البحرية الدولية لا تعمل في مياه الصومال إلا لمنع القرصنة ولحماية طرق الإمداد باللوازم الإنسانية. إن زيادة اليقظة لدى صناعة النقل البحري هي أول خطوات الدفاع وأكثرها فعالية في مكافحة القرصنة. وستستفيد بعض تدابير السلامة والأمن على ظهر السفن، بما في ذلك نشر أفراد أمن مسلحين يتم التعاقد معهم من شركات خاصة، من الأنظمة التي وضعها المجتمع الدولي عن طريق عملية استشارية. وإنني أثني على الدور النشط الذي تقوم به المنظمة البحرية الدولية، والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، وفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال والأفرقة العاملة التابعة له وما يقدمونه من مشاركة فعالة، وعلى جهودهم الرامية إلى وضع مبادئ توجيهية تتعلق بنشر أفراد أمن مسلحين يتم التعاقد معهم من شركات خاصة على ظهر السفن.

٨٢ - وإنني أتقدم بالشكر إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على ما يقدمه من إسهام قيم بوصفه مديراً للصندوق الاستئماني. وإنني أعرب عن امتناني إزاء الجهود المنسقة بشكل جيد والحيثية الرامية إلى مكافحة القرصنة التي تبذلها السلطات الصومالية والحكومات والمنظمات الإقليمية وقطاع الصناعة البحرية وكيانات الأمم المتحدة.